المحاضرة الثامنة

الوقائع الاقتصادية فترة ما بعد بريتون وودز(1971-1991)

المحاضرة الثامنة

الوقائع الاقتصادية ما بعد بريتون وودز خلال الفترة (1971-1991)

ثالثا: أزمة المديونية العالمية 1982، إن مشكلة المديونية تتعرض لها كل من البلدان النامية والمتقدمة، إلا أن البلدان المتقدمة لها القدرة على أن تتكيف مع الوضع عكس البلدان النامية التي لا تستطيع أن تتكيف مع الوضع فتتحول المديونية إلى أزمة مالية. كما حدث في عام 1982 حين أعلنت المكسيك عدم قدرتها على الدفع، ثم تبعتها بلدان مدينة أخرى، حيث لم يستطع ستون بلدا من بين مائة بلد مدين الوفاء بالديون في مواعيدها.. وفيما يلي محاولة للتعرف كيف تطورت مديونية هذه البلدان وأهم العوامل التي ساهمت في تفاقمها:

1- تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية: تضاعفت المديونية الخارجية للبلدان النامية منذ الستينيات من القرن العشرين، ففي عام 1960 كانت مديونية هذه البلدان تقدر بحوالي 17 مليار دولار، ثم أصبحت 30 مليارا في عام 1965، و70 مليارا في عام 1970، ثم ارتفعت بنسبة 138 بالمائة خلال الفترة (1970-1975) لتصل إلى 166,7 مليار دولار واستمرت في الارتفاع لتبلغ عام 1980ما مقداره 658 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرها 294,8 بالمائة، ثم بدأت نسبة الزيادة تتباطأ بعد ذلك لتسجل زيادة قدرها 6 ,44بالمائة خلال الفترة (1980-1985) وذلك بسبب توقف الأطراف الدائنة (أسواق الإقراض الدولية) في منح قروض جديدة لبعض البلدان المدينة. وتشددهم في شروط الإقراض الجديد.

وطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي فإن أمريكا اللاتينية كانت في مقدمة القارات المدينة بنسبة 46 بالمائة تليها آسيا بنسبة 28 بالمائة، ثم إفريقيا بنسبة 16 بالمائة .

كما ارتفعت خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) خلال الفترة (1975-1985) من 14,5 مليار دولار عام 1975 إلى 132,6 مليار دولار عام 1985. وبلغت الأقساط 9,5 مليار دولار و62 مليار دولار على الترتيب فيما كانت الفوائد 5 مليار و70,6 مليار على التوالي وترجع هذه الزيادة الهائلة في خدمة الدين إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الفائدة العالمية وخاصة في البلدان الرأسمالية الكبرى.

وهكذا أصبحت خدمة الدين تقتطع جزء كبير من حصيلة صادرات البلدان النامية حيث تعدت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في بعض البلدان النامية 50 بالمائة، ففي عام 1982 بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في المكسيك 70 بالمائة ما يعني أن المكسيك يجب أن تقتطع 70 بالمائة من حصيلة صادراتها لتسديد خدمة الدين. الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجدارة الائتمانية فيها لدى أسواق الإقراض الائتمانية للحصول على قروض جديدة. ، وبدأ عدد من هذه البلدان يتعثر في سداد ديونه الخارجية في مواعيدها المستحقة، وفي خريف عام 1982 أعلنت كبريات البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، تشيلي..)، توقفها عن دفع خدمات ديونها.

2- عوامل تفاقم حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية: هناك أسباب عديدة أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية للبلدان النامية، يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية.

2-1 العوامل الخارجية: هي عوامل تتعلق بالبيئة الاقتصادية التي تميزت خلال تلك الفترة بوقوع عدة أزمات (الأزمة النقدية، أزمة الطاقة، وأزمة الركود التضخمي) التي كان لها آثار على البلدان النامية، تجمعت بكل إفرازاتها لتدفع بمشكلة المديونية الخارجية لهذه البلدان إلى حد التفجر. وفيما يلي رصد لأهم تلك الآثار:

- لقد كان للفوضى النقدية التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية بعد انهيار النظام النقدي الدولي عام 1971، وما رافقها من تقلبات شديدة في أسعار الصرف وركود اقتصادي عالمي تأثيرا كبيرا على موازين مدفوعات

البلدان النامية، فقد أدى التقلب في أسعار الصرف للعملات القوية بعد تعويمها إلى تقلبات موازية في قيم النقد الأجنبي لحصيلة صادرات هذه البلدان من المواد الأولية، ضف إلى ذلك ارتفاع أسعار كثير من المواد الغذائية والمواد المصنعة في ظل موجة التضخم العالمي، وهو الأمر الذي انعكس في تدهور شروط تبادلها التجارية. وكانت النتيجة تفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان، وزيادة ميولها للاقتراض الخارجي.

- أدت الإجراءات النقدية والمالية التي اتخذتها البلدان الصناعية للتخفيف من حدة أزمة الركود التضخمي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية مما أدى إلى ارتفاعات متتالية في أعباء خدمة الدين واضطرار البلدان النامية إلى الاقتراض أكثر لمواجهة التزاماتها الخارجية.

- قيام البلدان النامية المصدرة للنفط بتوظيف فوائضها المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وعام 1979، على شكل استثمارات مالية بالبنوك التجارية الدولية، فتراكمت مبالغ ضخمة في بنوك لندن وباريس وألمانيا، وبسبب معاناة البلدان الرأسمالية الصناعية من الركود التضخمي فقد كان طلبها على هذه الأموال ضعيفا، مما دفع تلك البنوك إلى توجيه تلك الأموال لإقراض البلدان النامية غير النفطية التي هي بحاجة إليها.

- أدى انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينيات إلى زيادة حدة الأزمة في البلدان النامية النفطية المدينة فانخفاض لسعار النفط عصف بقدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، وذلك لأن المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لها هو صادراتها النفطية.

2-2 العوامل الداخلية: وهي العوامل الخاصة بالاقتصادات التي تعاني من المشكلة، وتشمل:

- العجز في الموازن العامة: لقد عانت معظم البلدان النامية عجزا مستمرا في الموازنة العامة نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي من جهة، وإلى ضعف الإيرادات وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى. ولقد أدى هذا العجز إلى زيادة الاقتراض الخارجي لتمويله.

- غياب السياسة الملائمة للاقتراض: لم تكن سياسة البلدان النامية في فترة السبعينيات واضحة حول حدود وطبيعة ومجالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، كما لم يكن لهذه البلدان تصور واضح عن كيفية إدارة الدين الخارجي وغابت عنها المعايير التي تحدد بها طاقة البلد على سداد ديونه، الأمر الذي أوقعها في الكثير من المشكلات الاقتصادية الناتجة تفاقم الدين الخارجي وأعباء خدمته.

- فشل نمط التنمية والتصنيع: هناك علاقة طردية بين المديونية الخارجية للبلدان النامية والتنمية. فلقد اضطرت هذه البلدان للاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات من البلدان الصناعية من أجل التنمية، ولكنها منيت بالفشل. وذلك يعود إلى الأخطاء في تطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية. فقد اهتمت كثير من هذه البلدان بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، فحرم هذا الأخير من الاستثمارات اللازمة لتطويره ما أدى وبشكل واضح إلى تدهوره وتدني مستوى إنتاجيته، ومع تزايد السكان وتزايد حاجاتهم الغذائية، ازدادت الواردات الغذائية ما أثر سلبا على موازين مدفوعات هذه البلدان. كما أن الكثير من الصناعات والمشروعات التي أقيمت في هذه البلدان وتم تمويلها عن طريق الاقتراض الخارجي على أمل السداد من إيراداتها، افتقدت عوامل النجاح وأصيبت بخسائر كبيرة بسب سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخبطها وفساد الحكومات.

- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: انتشرت ظاهرة تهريب الأموال إلى الخارج في معظم البلدان النامية خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، وهذا راجع إلى الفساد الإداري لأجهزة الدولة ومسؤولي هذه البلدان الذين نهبوا جانبا

كبيرا من القروض الخارجية التي عقدتها دولهم مع المؤسسات المالية الدولية وقاموا بتهريبها إلى الخارج مما ولد ضغوطا شديدة على موازين المدفوعات، وعلى قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها.

3- طرق معالجة الأزمة: بعد تفجر الأزمة في أوت عام 1982 حين أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع، حدث ذعر شديد في الدوائر المالية العالمية، لأن معظم ديون المكسيك وغيرها من البلدان النامية كانت راجعة لمئات البنوك المنتشرة في العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية. وقد أدركت الأطراف الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بأن التوقف عن السداد يمكن أن يؤدي إلى انهيار تلك البنوك، مما يعرض النظام المالي العالمي لنتائج وخيمة. لهذا استدعى مدير عام صندوق النقد الدولي ممثلي 800 بنك للمشاركة في اجتماع طارئ في نيويورك، وكان جدول أعمال الاجتماع يتمحور حول نقطة واحدة هي كيف يمكن الحيلولة دون إعلان المكسيك وغيرها من البلدان المدينة إفلاسها. وقد اقترح وزير الخزانة الأمريكية مشروعا لاحتواء الأزمة وتفادي حدوث انهيار للنظام المالي الدولي. وتمثل هذا المشروع في تقديم حزمة من عمليات الإنقاذ المالي بشكل عاجل لهذه البلدان، والموافقة على إعادة جدولة ديونها، والسعي لدى البنوك الأخرى لإعطائها المزيد من الائتمان. وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة جدولة الديون يتعين على البلد المدين أن يوافق على شرطين أساسيين هما:

- أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الاسمي على القروض المعاد جدولتها؛
- يتعين على البلد المدين في جميع الأحوال، أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعهد البلد بتنفيذ جملة من السياسات مقابل إعادة الجدولة، ويقوم الصندوق بتوفير بعض التسهيلات اللازمة للبلد المدين. وينظر الدائنون إلى هذا الاتفاق على أنه بمثابة شهادة "حسن سير وسلوك" وأن البلد يستطيع بعد ذلك استعادة قدرته على الاقتراض؛

يمكن تصنيف سياسات برامج الصندوق أو ما يعرف ببرامج التثبيت إلى ثلاث مجموعات:

سياسة الإنفاق العام: تهدف هذه السياسة إلى التقليل من عجز الموازنة العامة لكبح التضخم المحلي وذلك عبر حزمة من الإجراءات التي يوصي بها الصندوق. يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تخفيض الإنفاق العام بشقيه الاجتماعي والاستثماري؛
- تجميد الأجور، والحد من زيادة التوظيف الحكومي؛
- إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد الاستهلاكية، وتحديد أسعارها طبقا لتكلفتها الاقتصادية؛
- زيادة أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الخدمات والطاقة؛
- تطوير السياسة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي، من خلال زيادة الضرائب على السلع والخدمات، والحد من الإعفاءات الضريبية؛
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام، مع إعفاء القطاع الخاص من هذه الحدود؛
- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة؛

سياسة ميزان المدفوعات: تهدف هذه السياسة إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات، ومن حاجة البلد للاستدانة الخارجية. وتتضمن:

- إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاتجاه تدريجيا نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية؛
- إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد؛
- تخفيض سعر صرف العملة الوطنية؛
- إلغاء الرقابة على الصرف، وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية؛

السياسة الاستثمارية: يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية والخاصة وذلك بحجة أن البلد المدين يحتاج إلى الأموال الخاصة وليس إلى القروض الخارجية،ولذلك يتعين على هذا البلد القيام بـ:

-تحسين المناخ الاستثماري من خلال وضع ضمانات كافية وامتيازات مهمة للاستثمارات الأجنبية مثل:

- إعفائها من الضرائب والرسوم؛
- تسهيل إمكانية حصولها على موارد الطاقة والأراضي والمواد الخام؛
- تسهيل إجراءات تكوين المشروعات؛
- السماح لها بحرية تحويل أرباحها للخارج وتصفية أعمالها في أي وقت تشاء؛

- منح هذه الامتيازات والضمانات للقطاع الخاص المحلي؛
- تحويل شركات ونشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)؛
- ضرورة توجيه هذه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات التصديرية حتى يمكن أن تزيد من قدرة هذا البلد في الحصول على النقد الأجنبي الذي يلزمها لدفع أعباء الديون؛

لقد ترتب عن تطبيق هذه البرامج من قبل مجموعة واسعة من البلدان النامية نتائج تتفاوت من بلد إلى آخر طبقا لسرعة وعمق تنفيذ تلك البرامج، ورغم أن أغلب البلدان النامية التي طبقت برامج التثبيت تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية، حيث تمكنت من تقليص عجز ميزانياتها العامة، واستطاعت السيطرة على التضخم وإحداث تحسن في موازين مدفوعاتها، كما تمكنت من استعادة قدرتها على سداد ديونها. ولكن ما تجدر الإشارة إليه، أن هذه النجاحات على مستوى التوازنات الكلية كانت نجاحات ظرفية ومؤقتة، فهي ليست ناتجة عن إحداث نمو اقتصادي، بقدر ما تعود إلى برنامج انكماش صارم على مستوى السياستين المالية والنقدية تسبب في :

- ارتفاع مستوى البطالة، وذلك بسبب الحد من التوظيف في القطاع العام، وحل المؤسسات العمومية وما ترتب عليه من تسريح للعمال، إلى جانب الخصخصة فمع انتقال ملكية المشروعات العامة وشركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أقدم هذا الأخير على الاستغناء عن العمالة الفائضة.
- انخفاض الأجور الحقيقية للعمال انخفاضا شديدا نظرا للزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار السلع نتيجة إلغاء الدعم، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، وزيادة أسعار الطاقة والكهرباء والمياه والمواصلات، وزيادة الضرائب غير المباشرة، في الوقت الذي تتجمد فيه الأجور.
- تراجع نمو القطاع الصناعي. كان من المفترض أن تؤدي الإجراءات المتخذة لتشجيع الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) في ظل برامج التثبيت إلى إعطاء دفعة قوية للقطاع الصناعي، وقد أدت بالفعل تلك الإجراءات في المراحل الأولى من تطبيق هذه البرامج إلى إقبال بعض المستثمرين إلى استثمار أموالهم في بعض الصناعات التحويلية. ولكن نظرا للطابع الانكماشي لهذه البرامج، أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج (الزيادة في أسعار الطاقة والمواد الخام المحلية،

زيادة الرسوم وأسعار الخدمات الحكومية وتخفيض قيمة العملة الذي أدى إلى ارتفاع في أسعار واردات السلع الوسيطة لهذه الصناعات، وأسعار الآلات المستوردة)، كما فشل هؤلاء المستثمرون في نقل عبء هذه الزيادة في التكاليف إلى المستهلك المحلي الذي يعاني هو الآخر من انخفاض القدرة الشرائية. وفي الحالات التي تنتج فيها الصناعات المحلية من أجل التصدير، فإن هذه الزيادة في التكاليف قد أضعفت من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. كل ذلك أدى بهؤلاء المستثمرين بغلق المصانع وتحويل رؤوس أموالهم إلى مجالات أخرى كالاستيراد.

- تدهور مستوى معيشة المواطنين وأحوالهم الصحية، وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بسبب انخفاض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية الإسكان، ..

– أما فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء القيود على الاستيراد، فقد أدى ذلك إلى تعريض الصناعة المحلية للمنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية خاصة في ظل التكاليف الضخمة للإنتاج المحلي مما أدى إلى تدمير الصناعات المحلية. فضلا عن ذلك حدث ارتفاع في واردات أنواع عديدة من السلع الكمالية، ما يعني إساءة استخدام النقد الأجنبي.